يؤتون اجرهم مرتين رواه الطبراني في الصغير ورجاله ثقات
قال المنذري وهذه الآية في وفيمن آمن بموسى رواه الطبراني
انها نزلت في سلمان واصحابه ولا تنافي لان الاول
كان نصرانيا والثاني كان يهوديا فان قلت يهود المدينة
لم يؤمنوا بعيسى فكيف استحقوا الاجرين قلت لانهم
عدم ايمانهم به وحاشا مثل ابن سلام واضرابه مع سعة
علومهم وكمال عقولهم ان يكفروا بعيسى كذا حققه ابن حجر
والمراد من آمن منهم ايمانا صحيحا بان يؤمن اليهودي بموسى
عليه السلام قبل العلم بنسخ شرعه بالانجيل بناء على انه
ناسخ والا فقبل نسخ شريعتنا واليهودي والنصراني
بعيسى عليه السلام بالنسبة لمن علم رسالته اليه قبل نسخ
شرعه شريعتنا وانما قيدوا بما قبل النسخ لان المؤمن
بنبي بعد ان بلغته دعوة غيره الناسخة له لا اجر له على
ايمانه لانه لا يصدق عليه حينئذ انه آمن بنبيه قيل ويحتمل انه
لا يحتاج الى هذا القيد اذ لا يبعد ان يكون طرو الايمان
بنبينا عليه السلام سببا لثواب على الايمان السابق كما ان
الكافر اذا اسلم يثاب على حسناته السابقة في الكفر انتهى
ويؤيده عموم قوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وامنوا
برسوله يؤتكم كفلين من رحمته وكذا كتابه صلى الله عليه
وسلم اهل قل اسلم يؤتك الله اجرك مرتين وقوله لم
يكونوا من بني اسرائيل وانما دخلوا في النصرانية بعد
التبديل كما صرح به شيخ الاسلام البلقيني وغيره وهذا
هو الظاهر وقيل ويحتمل ان يكون تضعيف الاجر من جهة
اسلامه ومن جهة ان يكون اسلامه سببا لاسلام اتباعه
وامن بمحمد اي ايمانا صحيحا ايضا وانما لم يقل ويحمد مع انه اصرح
للاشعار بتخصيص كل من النبيين بالايمان على سبيل الاستقلال
دون التبعية مع الايمان متضمن للايمان بجميع الانبياء فالمعنى
ان ايمانه السابق مثاب عليه فانه كان حقا واللام للملوك
وصفه لانه المراد لا مطلق العبد اذ جميع التكاعباد الله

عباد الله اذا ادى حق الله من صلاة وصوم وحج ونحوها وحق
مواليه اي سيده وغلامه ومولى المرأة من خوفهم الجائرة
جهده وطاقته وجمع الموالي لان ال في العبد للجنس فلكل عبد
مولى عند التوزيع او للاشارة الى انه لو كان مشتركا بين
جماعة فلا بد ان يؤدي حقوق جميعهم فيعلم المنفرد بالاولى
او للايماء الى انه اذا تعدد مواليه بالمناوبة على اجرى العادة الغالبة
فيقوم بحق كل منهم في نوبته كما كانت عنده امته يطأها اي يجامعها
وفائدة هذا القيد انه مع هذا ايضا يحصل الثواب وترتبها
وقيل ليس المراد وقوع الوطء بالفعل بل القوة ويؤيده ما سقط
من رواية البخاري وهو اذا ادب الرجل امته فاحسن تاديبها ثم
اعتقها فتزوجها كان له اجران فاديبها اي علمها اي علمها الخصال
الحميدة مما يتعلق بالاداب الحكمية اذ الادب هو حسن الاحوال من
القيام والقعود وحسن الاخلاق فاحسن تاديبها بان يكون
بلطف من غير عنف وعلمها ما لا بد من احكام الشريعة لها فاحسن
تعليمها بتقديم الاهم فالاهم ثم اعتقها اي بعد ذلك ابتغاء
لمرضاة الله كما في رواية تحصينا لها ورحمة عليها فلله اي فللرجل
الاخير اجران اجر على عتقه واجر على تزويجه كذا قاله وقيل
اجر على تاديبه وما بعده واجر على عتقه وما بعده ويكون هذا
هو فائدة العطف ثم اشارة الى البعدين المرتبين قيل وفي تكرير
الحكم اهتمام بشان الامة وتزوجها وقيل يجوز ان يعود الضمير
وفله الى كل واحد من الثلاثة فيكون التاكيد لطول الكلام
فيكون كالفذلكة لكن يعكر عليه ما جاء هم كتابا من عند الله مصدقا
لما معهم الآية ويمكن ان يكون من باب اختصار الراوي او نسيانه
وقيل انما ذكر في الامة فله اجران دون ما سبق تاكيدا لحالها فان
ما يوجب الاجرين فيها مستحب جائزة الترك وهو الاعتاق
والتزوج فاحتيج الى التاكيد لئلا يتوهم خلاف ما سبق فانه
واجب لا يجوز تركه او اذا شاهد ان ما يوجب الاجرين مختصا
بالامة من جملة ما ذكر فيها من الامور الاربعة هو الاعتاق و
التزوج فلذا ذكر عقيبهما فله اجران بخلاف التاديب والتعليم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)